**الفصل السادس**

**المحاضرة الأخيرة:المواقف الاقتصادية للتيار الإصلاحي 29/4/ 2018**

**سبق وان تحدثنا عن التيار الإصلاحي وقلنا ان هذا التيار له اهداف وروى كثيرة فهو يعتقد ان النظام الإسلامي في الجمهورية الإسلامية يستمد من الولي الفقيه الذي نصبه الشعب ويختلف عن اهداف وروى التيار المحافظ .**

**المحور الأول: ومن هنا اليوم نبحث في المواقف الاقتصادية للتيار الاصلاحي:**

1. **يؤكد التيار الإصلاحي على وجوب تدخل الدولة بشكل كبير في الحياة الاقتصادية**
2. **يعارض هذا التيار نظام الخصصة الشاملة**
3. **يوافق على اتباع نظام الخصصة المحدود وبشروط معينة**
4. **يرى هذا التيار ان ظروف المجتمع الإيراني الاقتصادية والاجتماعية تستوجب تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية**
5. **ان المجتمع الإيراني يعاني من التخلف وعدم النمو الاقتصادي ولايمكن ان يحقق تقدما الا بوجود حكومة قوية وذات برامج اقتصادية واسعة ومن خلال التدخل في الدفع باتجاه تحقيق التنمية**
6. **ان القطاعات الأساسية والاستراتيجة للاقتصاد الإيراني يجب ان تبقى بيد الدولة**
7. **تعتقد منظمة مجاهدي الثورة ان بقاء القطاعات الأساسية للاقتصاد الإيراني في ملكية الدولة لارتباطها بالبنية التحتية للبلاد وتعتقد ان سيادة القطاع الخاص وسيطرة الراسمالية على اقتصاد السوق يتناقض مع جوهر الدستور ومع استمرار هذا الفرض يشكل خطرا على الثورة والنظام السياسي**

**المحور الثاني: التباينات في مواقف التيارات السياسية من التنمية:**

**أولا: التنمية في عهد الرئيس الأسبق(علي اكبر هاشمي رفسنجاني)**

1. **في عهد الرئيس السابق المرحوم علي هاشمي رفسنجاني(1989-1996) تبنى نج التنمية الاقتصادية**
2. **يعتقد الرئيس رفسنجاني ان النمو الاقتصادي يشكل المحور الأهم في الدولة الإيرانية**
3. **يعتقد الأولوية للمحور الاقتصادي على التنمية السياسية**
4. **مثلت فترة حكم الرئيس رفسنجاني والرئيس محمد خاتمي الليبرالية الغربية**

**ثانيا: التنمية في عهد الرئيس الأسبق(محمد خاتمي)**

1. **تعد التنمية واحدة من وعود لبرنامج الرئيس محمد خاتمي**
2. **يؤكد على احتياج النظام السياسي الإيراني للتنمية الشاملة للمجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية**
3. **يعتبر التنمية السياسية هي الركيزة الأساس التي تعتمد عليها المجالات الأخرى للتنمية**
4. **يؤكد على شعار التيار الاصلاحي وهو التنمية المتوازنة والمستقرة**
5. **يربط خاتمي موضوع التنمية بمجمل بنائه مشروعه الإصلاحي الذي يعتمد على أساس حكم القانون والدستور**

**المحور الثالث: العلاقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية**

**هناك ثلاث نماذج عامة لايجاد الاستقرار السياسي ومن ثم التنسيق بين المجالين الاقتصادي والسياسي من اجل الوصول الى الأهداف الاقتصادية والمناهج الثلاثة هي:**

1. **نهج الأنظمة اليسارية المتطرفة**
2. **نهج الأنظمة اليمينية**
3. **نهج الأنظمة المفتوحة**